Issue 6614 Thursday 19/3/2020
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6614 الخميس 24 من رجب 1441 هـ 19 من آذار (مارس) 2020م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

المقدادي في ثلاثية مدهشة

عبدالامير المجر
بغداد

حين اهداني كتابه (تصدع السلطة الرابعة) اطلعت على محطات مهمة من تاريخ الصحافة العالمية، واشتباكها مع الحدث الانساني في تشعباته المختلفة، لاسيما السياسي منه، ولم يكن المؤلف د. كاظم المقدادي في كتابه هذا، مدونا للاحداث بل محللا لها وكاشفا عن حيثياتها ، بما يجعل القارئ غير المختص، يطلع على مواقف وتفاصيل تكشف عن تلك الرحلة الاعلامية التي باتت عنوانا لحضارة الانسان الحديث، واخطر وسيلة لصناعة الراي العام والتلاعب به ايضا! وحين عبرت له عن ذلك، وعدني بان يهديني كتابا له صدر مطلع ثمانينيات القرن الماضي، اي قبل نحو اربعين سنة، بعنوان (البحث عن حرية التعبير) والذي كان رسالته للدكتوراه من جامعة السوربون في فرنسا، باشراف المفكر محمد اركون، وامّلني ايضا بكتابه الاخير (جدل الاتصال) الذي اخبرني بانه سيصدر قريبا، وقال ان هذه الكتب، تمثل (ثلاثيته) التي تعكس خلاصة رحلته الطويلة مع الصحافة والاعلام، بوصفه كاتبا صحفيا واستاذا لمادة فلسفة الاعلام .. لقد دهشت وانا ارافق المقدادي بعد عقود على صدور كتابه (البحث عن حرية التعبير) الذي كان رحلة بحثية شاقة ولذيذة بين ثنايا الاعلام منذ القرن التاسع عشر الى مطلع الثمانينيات .. كانت اهمية هذا الكتاب تكمن في قدرة مؤلفه على الاشتباك الثقافي والفكري الواعي مع احداث تلك المراحل، بعد ان يستخلص موقفه منها على خلفية قراءة مقنعة ومشبعة لفضول للقارئ، كونه يتناول الحدث بموضوعية تكشف عن وعي سياسي مبكر، منوهين الى ان المقدادي، كان في تلك المرحلة شابا ثلاثينيا .. لقد ادهشتني سعة اطلاعه وهو يرافق مؤسسات اعلامية في مصر ولبنان وسوريا وغيرها، من تلك التي هاجرت تحت ضغوطات سياسية، حالت دون حريتها في التعبير عن رسالتها الاعلامية .. خمسة فصول تجولنا خلالها بين مؤسسات صحفية عدة، ابرزها ، صحافة يعقوب صنّوع المصري الذي كان واحدا من ابرز الاسماء الصحفية في القرن التاسع عشر، وصحيفته (ابو النظارة الزرقاء) الى جانب اديب اسحق الذي اسهم في بلورة وعي اعلامي عربي ينهض بمصر التي كانت تنوء تحت واقع سياسي وحياتي مزر خلفه حكم الخديوات، من سلالة محمد علي باشا الكبير، الذين لم يكونوا بمستوى مهشروعه ولم يكملوه، ويستعرض المقدادي لذلك بعين الصحفي وعقل المثقف النابه، حتى جعلنا وكإننا نتجول بين ايام تلك العصور ونستنشق مناخاتها السياسية والثقافية فضلا على الاعلامية! وصولا الى جريدة (العروة الوثقى) والجدل الذي رافقها، ورافق سيرة كل محمد عبده وجمال الدين الافغاني، وكان بحق استعراضا وتحليلا مشوقا، شدني للقراءة وتنقل بي وسط مواقف تراوحت بين الديني الذي يعكس ثقافة الرجلين وسياسي مشدود لواقع مأزوم يذكيه الصراع بين الدولة العثمانية ومنافسيها الاوربيين، وانعكاسه على مشروع الجريدة، وهذا ماجعل الكتاب، بمثابة رحلة سياحية ثقافية بكل معنى الكلمة، وانتهاء بصحافة المهجر الاخير، وتحديدا اللبنانية التي اتخذت من باريس ولندن منفى لها بعد الاحداث العاصفة التي شهدها لبنان السبعينيات والحرب الاهلية ومعاناة الاعلام هناك بشكل عام .. ولكي تكتمل عندي صورة الرحلة البحثية للمقدادي، اهداني كتابه الاخير (جدل الاتصال .. استقراء الزمن الحقيقي) الذي كان بحق واحدا من اهم الكتب التي قراتها في حياتي، وقد عكس خلاصة خبرة المؤلف في الحياة وفي الاعلام وفي مشغله الخاص بوصفه مثقفا واكاديميا . لقد فلسف المقدادي فكرة الاتصال، بعد ان اصّل لها تاريخيا من خلال استعراض مختزل ومعمق في آن، ينم عن حرفية في الكتابة وسعة اطلاع جعلته يطل على المشهد الحضاري والثقافي الانساني بشكل مبهر، كما هي طريقته في الطرح، حتى ان الناقد الكبير د. شجاع العاني الذي راجع الكتاب قبل طبعه، وصفه في جلسة جمعتني به مؤخرا، بانه (قصة الحضارة)! لقد تجلت رؤية المقدادي العميقة في هذا الامر، من خلال تأكيده على ان الاتصال، الذي بلغ الان مستويات غير مسبوقة، كان هو السبب في صناعة القدحات الكبرى في رحلة الحضارة الانسانية، فالاتصال المقصود هنا ليس الفعل الاجرائي الروتيني الذي يحدث بين ملايين البشر يوميا، وانما صلة الانسان بالانسان والموجودات من حوله، وعلاقته الجدلية بها ومقدار تحسسه وتفاعله معا، وهذا ما حصل على ايدي فلاسفة وعلماء وادباء وفنانين غيروا مجرى التاريخ، واسهموا في صناعة مجد الانسان، وان خلفية هذا تبقى باستمرار، هي الرغبة في اكتشاف الانسان لنفسه من خلال اكتشاف محيطه، وهو ما يتجلى اليوم في احد اشكاله، بالاعلام الذي صار سمة العصر، والذي يرى المقدادي، انه لم يعد اعلام العقود السابقة وقبلها، وانما اعلام الاتصال المباشر الذي فرضته التقنيات الحديثة، واستلزم وجود وعي الاتصال الذي لابد منه، كي لاتفلت الامور وتضيع البوصلة، وهو ما حذر منه في كتابه (تصدع السلطة الرابعة) الذي كان ارهاصا وتمهيدا لهذا الكتاب الخطير . لقد استخلص المؤلف عصارة ما اراد قوله فيه، اي انه اراد ان يبين اهمية الاتصال في خلق الحضارة وايضا في تدميرها، لان الاحتدام البشري الذي اذكته المصالح والمطالح معا، ظل هو الوقود الذي يحرك الانسان ويدفعه باتجاه بعضه البعض، سواء بطريقة سلمية او دموية، وهذا مايحصل في الغالب، لكن يبقى العنصر الاهم هو ان الحياة في سيرورتها الطويلة ظلت تتزود بهذا الاديم الذي لابد منه، الاتصال، وكإن الانسان يبحث عن نفسه من خلال صنوه ومن خلال ما يحيطه، وسيبقى يبحث ويطور وسائل الاتصال، سواء بالاعلام او بالفن او بالفكر والفلسفة التي يراها احد اهم اسباب التواصل او نتيجة له، لان الحضارة تستدعي وباستمرار هذا الفيض المتلاحق من الحرارة والفعل الخلاّق الذي يديم زخمها ويعطيها اسباب ديمومتها صعودا باتجاه مجد الانسان واشباع غروره وتطلعه للسيطرة على الكون!

اقول وبصدق، لو لم يشدني المقدادي في كتبه الثلاثة التي اشرت اليها، لما اثقلت على القارئ وشغلته بهذه السطور، لكني اعترف بانها اضافت لي الكثير على مستوى المعلومة والرؤيا واضاءت امامي مناطق كثيرة معتمة، او لم اطلع عليها سابقا، ووجدت ان اشير الى ذلك، محرضا كل من يحرص على ان يطلع على ماهو مفيد ان يتوقف عند هذه الثلاثية، لاسيما الكتاب الاخير، الذي يستعرض فيه فعلا، قصة الحضارة، بطريقة يجيد اختزالها وتقديمها كاتب محترف مثل الدكتور كاظم المقدادي.

لقد فلسف المقدادي فكرة الاتصال، بعد ان اصّل لها تاريخيا من خلال استعراض مختزل ومعمق في آن، ينم عن حرفية في الكتابة وسعة اطلاع جعلته يطل على المشهد الحضاري والثقافي الانساني بشكل مبهر، كما هي طريقته في الطرح، حتى ان الناقد الكبير د. شجاع العاني الذي راجع الكتاب قبل طبعه، وصفه في جلسة جمعتني به مؤخرا، بانه (قصة الحضارة)! لقد تجلت رؤية المقدادي العميقة في هذا الامر، من خلال تأكيده على ان الاتصال، الذي بلغ الان مستويات غير مسبوقة، كان هو السبب في صناعة القدحات الكبرى في رحلة الحضارة الانسانية، فالاتصال المقصود هنا ليس الفعل الاجرائي الروتيني الذي يحدث بين ملايين البشر

الدولة المدنية الديمقراطية والمواطنة

عادل عبد الزهرة شبيب
بغداد

تعتبر (المواطنة) احد مبادئ الدولة المدنية الديمقراطية, والمقصود بذلك ان الأفراد في المجتمع لا يعرفون بدينهم او مهنتهم او مالهم او اقليمهم او سلطتهم وانما يعرفون بشكل قانوني اجتماعي على انهم مواطنون أي اعضاء داخل المجتمع لهم حقوق وعليهم واجبات ويتساوون مع بعضهم فيها , فالدولة المدنية وحدها من يحافظ ويحمي كل اعضاء المجتمع بغض النظر عن طائفتهم ودينهم وانتماءهم القومي او الفكري .

وتعرف المواطنة حسب دائرة المعارف البريطانية بأنها علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ويتمثل دور المواطنة في التساوي بين الأفراد بغض النظر عن اللون او التوجه الديني.

مقومات مبدأ المواطنة :

لتحقيق مبدأ المواطنة يجب التزام المقومات الآتية :-

(1المساواة وتكافؤ الفرص: لا يتحقق مفهوم المواطنة ومقوماتها الا بتساوي الجميع في اكتساب الحقوق واداء الواجبات تحت القانون الذي هو المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات .

(2المشاركة في الحياة العامة : لا يكفي تكافؤ الفرص لتحقيق مبدأ المواطنة , لتتجلى المواطنة يجب على الحكومات توفير كامل الحرية للأفراد بممارساتهم الجماعية فيلاحظ في الدول القمعية انزواء الأفراد نحو الفردانية والابتعاد عن العمل الجماعي خوفا من بطش تلك الحكومات القمعية. ولا يتأتى استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة الا في ظل حرية الفكر والتعبير وحرية الانتماء السياسي والنقابي ...

(3الولاء للوطن: ويعني ذلك ان الرابطة التي تجمع الوطن والفرد تسمو عن العلاقات الحزبية والعشائرية والقبلية ولا خضوع فيها الا لسيادة القانون ,فعندما يرتبط المواطن بالوطن وجدانيا سيدرك المسؤولية التي على عاتقه وقيمة الواجبات التي عليه اداؤها والحقوق التي له حق اكتسابها .((1

فالمواطنة تعني الفرد الذي يتمتع بعضوية بلد ما ويستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من التزامات ,وفي معناها السياسي تشير المواطنة الى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها والالتزامات التي تفرضها عليه ,او قد تعني مشاركة الفرد في امور وطنه وما يشعره بالانتماء اليه . ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي ,يقصد بالمواطنة اشباع الحاجات الأساسية للأفراد بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن امور الصالح العام .

العناصر الأساسية للمواطنة:

تتكون المواطنة من ثلاثة عناصر اساسية هي :

(1العنصر المدني: ويتضمن الحرية الفردية وحرية التعبير والاعتقاد والايمان وحق التملك والحق في العدالة وتحقيق العنصر المدني في المواطنة في المؤسسات القضائية.

(2العنصر السياسي : ويعني الحق في المشاركة في الحياة السياسية بوصف المواطن عنصرا فاعلا في السلطة السياسية من خلال البرلمان .

(3العنصر الاجتماعي: ويعني تمتع المواطن بخدمات الرفاهية الاجتماعية واشباع حقوقه الاقتصادية والتي تتضمن التعليم وحسن الرعاية الصحية على سبيل المثال لا الحصر. ولهذا يقال عن كل كائن بشري انه يتمتع بالمواطنة اذا كان يتمتع بخصائص اجتماعية معينة لها معناها السياسي المعتد به قانونا مثل الحقوق والواجبات والالتزامات والحرية في اتخاذ القرارات التي تمثل شأنا يتصل بمصلحته الخاصة وفي المشاركة في المصالح العامة وكذلك المشاركة في المجتمع المدني ويصطلح على تسمية هذه المواطنة (بالمواطنة الأساسية او الفعلية) . وحينما نتحدث عن المواطنة كنظام حقوق وواجبات فهذا يعني في الوقت ذاته حقوق المواطن وواجباته في الدولة , وواجباتها للمواطنين فحقوق المواطنين هي واجبات على الدولة وحقوق الدولة هي واجبات على المواطنين . وتشمل الحقوق المدنية : حرية التعبير والمساواة امام القانون والحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والحق في الانضمام الى أي تنظيمات سياسية مشروعة ,والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تحتوي على الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي .((2

اما في الدول الطائفية والمحاصصية فتتحول الولاءات الوطنية الى ولاءات اقل منها مستوى كالولاء للطائفة او القومية مما يضعف روح المواطنة والشعور بالمسؤولية تجاه قضايا الوطن الأساسية الهامة .ان الطائفية داخل الدولة هي انعكاس للطائفية داخل المجتمع . والدولة الطائفية بعيدة كل البعد عن المواطنة ومفهوم الحق والقانون واصبح دورها محصورا في تقاسم السلطة بين نخب الطوائف وارباب الكراسي والعشائر القائمة. ((3

فالدولة المدنية الديمقراطية وحدها من يحمي المواطنة ويعطيها حقها بغض النظر عن الانتماءات القومية او الدينية او الفكرية . وهي تعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين بغض النظر عن اللون او التوجه الديني والطائفي ,وتعتبر القانون هو المرجع الوحيد في تحديد الحقوق والواجبات للمواطنين.

المصادر :

١ – بهاء الدين الخطيب / مفهوم المواطنة ومقوماتها/ 10/7/2019.
٢- مواطنة / ويكيبيديا الموسوعة الحرة .
٣- شادي نشابة /تفعيل روح المواطنة هي الحل في لبنان . 23/9/2010 .

التناقض بين الأخلاق والسياسة

رازي جبر العزاوي
بغداد

الكتابة في السياسة كانت من الذنوب التي اف شل في ارتكابها ولكن هموم العراقيين كونت لدي هذا الدافع وفي احد الايام وانا جالس مع احد الاصدقاء في احدى المقاهي وفي احدى مساءات بغداد الحزينة الصاخبة بالمشاكل الصحية والسياسية كنا نحتسي القهوة المحمصة السوداء بفناجين بيضاء محاولة منا لجلب الراحة الى قلوبنا المتعبة والاستيقاظ من الوجع العراقي الذي هو اشد مرارة من قهوتنا العزيزة نتجاذب اطراف الحديث السياسي ومعاناته ,نعم انها معاناة بطعم القهوة . فتناهت الى مسامعي كلمات من صاحبي ",لا علاقة للاخلاق بالسياسة" ,اشعلت تلك الكلمات في داخلي انتفاضة ولكنها سلمية كانتفاضة تشرين ومنذ ذلك الحين لم تهدأ سورة غضبي الا عندما بدأت كلماتي الجيفارية تارة والغاندية تارة اخرى تهبط بسلام على مدرج اوراقي .

يبدو لي أن كل شخص لديه نظرته الفريدة للعالم ، نظرته الخاصة إلى واحدة من القضايا ، بما في ذلك القضايا السياسية. هذه الرؤية لها أسباب وتعزى إلى تجربة شخصية فريدة من نوعها ، وتأثير البيئة الاجتماعية والتربية ، ونظام المعتقدات ، ومستوى التطور العقلي ، والخصائص الفسيولوجية النفسية للفرد ، وخصائص الحالة الاجتماعية ، والعديد من العوامل الأخرى ولكن في ذات الوقت أريد أن أؤكد أن لكل شخص لديه سبب مشروع لرؤية العالم كما يراه. كما أنه من المستحيل ان نحظر أي شعور كاستجابة لحالات الحياة ، فإنه من المستحيل إجبار الاخرعلى تغيير نظرته إلى العالم سواءاً الأخلاقية أو السياسية. نعم بالامكان أن يقدم المرء شيئًا أفضل وأكثر كمالًا وأقرب إلى الحقيقة. ولكن لكل شخص الحق في قبول أو رفض هذا "الأفضل" ، أو أن يكون له رأي مختلف.

ان السياسة والأخلاق تتداخل مع بعضها البعض . ومن اهم العمليات الاساسية في مرحلة اجتماع السياسة والأخلاق. هو تغلغل الأفكار السياسية في الوعي الأخلاقي وتحويلها إلى معتقدات أخلاقية. من حيث المبدأ ، يمكن أن تصبح ظاهرة اجتماعية ، بما في ذلك ظاهرة سياسية ، ظاهرة أخلاقية ، ولكن تحت شرط واحد ، إذا تم استيعابها معنويا ، عندها يصبح موضوع حرية الاختيار والدافع الداخلي والإدانة مسألة ضمير وواجب شخصي . ومن الأمثلة الصارخة على التداخل بين الأخلاق والسياسة هو الشعور الوطني ، حيث يتم التعبير عن فكرة الدولة وعظمتها وأمنها بالمعنى الاجتماعي والأخلاقي العميق. من جهة اخرى ترتبط عملية التداخل بين الأخلاق والسياسة بحقيقة أن القيم الأخلاقية والأفكار حول العدالة والخير والشر تتسرب بطريقة ما إلى مجال السياسة وتعدل برامجها واستراتيجيتها وتكتيكاتها ، مقارنةً بالمعايير الإنسانية والأفكار الأخلاقية ومشاعر الناس. وهو ما يعطي السياسة معنى أخلاقيا ، ويجعلها قريبة ومفهومة للناس .

نعترف بان الأخلاق والسياسة مستقلة نسبيا عن بعضهما البعض. فالاستقلالية الوظيفية التي تفصل بينهما تجعل من علاقاتهما غير متماثلة. حيث ان السياسة تنظم الحياة المشتركة للأشخاص وأنشطتهم ، وتنظم وتتحكم في حياة المجتمع. في حين ان الأخلاق هي أيضا تنظيم للعلاقات الأخلاقية.الا إنها تقيّم السياسة ، بينما السياسة لا يمكن لها أن تكون معيارًا لتقييم الأخلاق.

هناك فرق بين الوعي الأخلاقي والسياسي: فالوعي السياسي يخدم في المقام الأول الطموحات الأفقية للناس اما الوعي الأخلاقي –لا يخدم الطموحات الأفقية للناس فحسب ، وانما العمودية أيضًا . من وجهة نظر القيم الأخلاقية (وليس فقط من وجهة نظر المكاسب المؤقتة) يجب تقييم أعمال المؤسسات السياسية المختلفة. إن الوعي الأخلاقي هو الذي يضع المبادئ التوجيهية للوعي السياسي. والمفاهيم المركزية للوعي الأخلاقي هي مفاهيم الخير والشر. بينما فرضية الوعي السياسي هو مفهوم السلطة. وغالبا ما يرتبط الأخير بالعنف أو الإكراه أو التهديد بالإكراه ، مع تقييد حرية الإنسان. ومع ذلك ، فإن الوعي الأخلاقي يسمح فقط للعنف كاستثناء – للحد من حالات الشر القصوى. وأي تقييد لحرية الإنسان للوعي الأخلاقي أمر غير مقبول تماماً ، لأنه في هذه الحالة لم يتم وضع تقييم أخلاقي لأفعال معينة. فكلا الوعيين الأخلاقي والسياسي يتصرف في المجتمع نفسه ، كل بطريقته الخاصة ، بما يضمن استقرار المجتمع ، ويستجيب للاحتياجات الروحية المتنوعة للكائن البشري.

ان السياسة والأخلاق تتداخل مع بعضها البعض . ومن اهم العمليات الاساسية في مرحلة اجتماع السياسة والأخلاق. هو تغلغل الأفكار السياسية في الوعي الأخلاقي وتحويلها إلى معتقدات أخلاقية. من حيث المبدأ ، يمكن أن تصبح ظاهرة اجتماعية ، بما في ذلك ظاهرة سياسية ، ظاهرة أخلاقية ، ولكن تحت شرط واحد ، إذا تم استيعابها معنويا